بيان جمهورية العراق في الجلسة الرابعة

اللجان الوطنية والقانون الدولي الانساني

2026/2/9

السيدات والسادة الرؤساء المشاركون الموقرون، الحضور الكريم، يعرب وفد جمهورية العراق عن تقديره لجهود الدول المنظمة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز هذا المسار التشاوري الهام، ومن منطلق دور لجنتنا الوطنية كجهة استشارية عليا تعنى بنشر وإنفاذ القانون الدولي الإنساني في بيئة واجهت تحديات ميدانية جسيمة، فإننا نؤكد تأييدنا الكامل لوضع وثيقة تحدد مقاصد مشتركة للجان الوطنية، على أن تتضمن التزامات واضحة بدعم "المواءمة التشريعية" لدمج الاتفاقيات الدولية ضمن القوانين الوطنية، وضمان "الاستدامة المؤسسية" لمواجهة تحديات دوران الموظفين الإداريين ونقص الموارد التي تم تشخيصها عالمياً ومحلياً. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، فإن اللجنة العراقية تدعو إلى تطوير المنصات القائمة لتكون مراكز تفاعلية لتبادل "الخبرات التطبيقية" والحلول العملية في ظروف النزاعات، مع التأكيد على ضرورة توفير الدعم التقني واللغوي لتمكين الخبراء في منطقتنا من الوصول إلى مجموعات الأدوات الإلكترونية المقترحة. أما بخصوص الرصد، فإننا نرى أن فعالية اللجان تُقاس بأثرها الملموس في دمج قواعد القانون الدولي الإنساني ضمن المناهج التدريبية للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي، ومدى نجاحها في تقديم المشورة القانونية الاستباقية للحكومة، وهو ما نسعى لتحقيقه في العراق من خلال التنسيق العالي بين الوزارات السيادية ومجلس القضاء الأعلى وجمعية الهلال الأحمر. إننا نجدد التزامنا بالمساهمة في إعداد مجموعة الأدوات الإلكترونية من خلال مشاركة نماذج من ممارساتنا الوطنية في حماية الأعيان الثقافية وإدارة ملفات الاستجابة الإنسانية، مشددين على أهمية الحفاظ على الطابع الفني والتخصصي لهذه المشاورات لضمان تحقيق أهدافنا الإنسانية المشتركة بعيداً عن أي تجاذبات سياسية.

شكراً لكم.